أحكام (كلٍّ) النحويّة في القرآن
سورة البقرة أنموذجا

إعداد
د. عبد الله محمد مشتاق
الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية بجامعة حائل

الملخص

هذا البحث بعنوان "أحكام (كلّ) النحوية في القرآن سورة البقرة أنموذجا"، يهدف إلى بيان أحكام (كلّ) ومسائلها، ودراسة تطبيقية لهذه المسائل في سورة البقرة، قسمت البحث إلى مبحثين، في المبحث الأول درست الأحكام العامة لكلمة (كلّ) وأحكامها في القرآن، والمبحث الثاني خصصته للدراسة التطبيقية لأحكام (كلّ) على سورة البقرة.

Abstract

This research is entitled "Grammatical rules of word (KULL) in the Quran Al-Baqarah is a model ", aims at a statement and clarification the grammatical issues of (Kull), and an applied study of these issues in Al Baqarah, and divided the study to two part, in the first part I studied the general matters and issues of the word (Kull) and its matters in the Qur'an. In the second section I mentioned the applications of these matters in Surat Al-Baqarah.

المقدمة

من الكلمات العربية التي تكثر دورانها في الأساليب العربية كلمة (كلٌّ)، فقد كثرت في الشعر والنثر، كما وردت بكثرة في القرآن الكريم، وهذه الكلمة لها أهمية كبيرة، فهي من ألفاظ العموم، التي يُبْنَى عليها أحكام كثيرة من القواعد الأصولية والفقهية، ولأهمية هذه الأحكام أَلَّفَ العلماء في مسائل هذه الكلمة وأحكامها، من هذه المؤلفات كتاب (أحكام كلّ وما عليه تدل) للسبكي، وهذه الكلمة لها أحكام متنوعة في النحو العربي، من حيث لزومها للإضافة وقطعها عنها، وإضافتها إلى النكرة والمعرفة، ومراعاة لفظها ومعناها، ونظرا لتشعب هذه الأحكام، ذكر النَّحويون هذه الكلمة في كتب الأدوات، ومنهم ابن هشام فقد ذكر كثيرا من أحكامها في مغنيه، ولتنوع أحكامها، وتشعب مباحثها أردت أن أجمع هذه الأحكام في بحث مستقل، وأذكر تطبيقاتها في أساليب القرآن، واخترت سورة عظيمة من سور القرآن، وهي سورة البقرة؛ إذ هي سنام القرآن، وردت كلمة (كلّ) في هذه السورة بكثرة، فهذا البحث المعنون بـ **(أحكام كلّ النحوية في القرآن الكريم، سورة البقرة أنموذجا)**.

يشتمل هذا البحث على مقدمة، ومبحثين وخاتمة.

والمقدمة تحتوي على التعريف، وبيان أهمية الموضوع، وخطة البحث.

المبحث الأول: الأحكام المتعلقة بـ(كلّ)، وفيه ستة مطالب.

المطلب الأول: معنى (كلّ).

المطلب الثاني: نوعها.

المطلب الثالث: إضافتها وفيه ثلاث مسائل.

المطلب الرابع: دخول (أل) عليها.

المطلب الخامس: مراعاة اللفظ والمعنى، وفيه ثلاث مسائل.

المطلب السادس: إعرابها وفيه ست مسائل.

المبحث الثاني دراسة (كلّ) الواردة في سورة البقرة وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: (كلّ) المضافة إلى النكرة، وفيه ثلاث مسائل.

المطلب الثاني: (كلّ) المضافة إلى المعرفة، وفيه مسألتان.

المطلب الثالث: (كلّ) المقطوعة عن الإضافة، وفيه مسألتان.

المطلب الرابع: (كلّ) المتصلة بـ(ما) الظرفية.

أما المنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث فهو المنهج الوصفي ، فقد ذكرتُ المسائل المتعلقة بـ(كلّ)، وخلاف النحويين في ذلك، واستخرجت هذه المسائل والأحكام النحوية من سورة البقرة.

المبحث الأول

في الأحكام المتعلقة بـ(كلّ)

وفيه ستة مطالب

المطلب الأول: معنى (كُلّ)

إن كلمة (كلّ) لفظ دال على الإحاطة بالشيء، فهي تدل على جمع أجزاء الشيء، كما جاء في لسان العرب أنها: اسم يجمع الأجزاء(١).

وهي تستعمل لمعنيين:

أحدهما: وهو الغالب، الاستغراق والشمول، قال ابن هشام: " اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو: چ ں ڻ ڻ چ [آل عمرآن: ١٨٥]، والمعرف المجموع نحو: چ ۓ □ □ □ □ چ [مريم: ٩٥]، وأجزاء المفرد المعرف نحو: كلّ زيد حسن، فإذا قلت: (أكلت كلّ رغيف لزيد) كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد"(٢).

الثاني: الدلالة على الكمال؛ وذلك لما فيها من معنى الاستغراق والشمول لصفات الكمال(٣)، كقول الشاعر:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلَّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ(٤)

(١) لسان العرب ١٤٢/١٢.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١١هـ. ٢١٨/١.

(٣) مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدين الموزعي، ت: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، ١٤١٤هـ. ص٣٣٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في الكتاب ١٨٧/١، والمحتسب ١٨٥/١، ولسان العرب (فلج)، وخزانة الأدب ولب لباب

واختلف اللغويون في مادتها، أهي من مادة (كِلا)، أم هما من مادتين مختلفتين؟
فذهب الجمهور إلى أنهما من مادتين مختلفتين، قال سيبويه: " وأما كلا وكلٌّ فمن لفظين؛ لأنه ليس ههنا قلب ولا حرفٌ من حروف الزوائد يعرف هذا له موضعاً"(١).
وذهب الخليل إلى أنهما من مادة واحدة، فقال: "ويقال في قولهم: كِلاَ الرجلين، إن اشتقاقه من كَلَّ القوم، ولكنهم فرقوا بين التثنية والجميع بالتخفيف والتثقيل"(٢).
والصحيح أنهما من مادتين مختلفتين، كما ذكر الأزهري فقال: "قلت: وقال غيره من النحويين: كلا وكلتا ليستا من باب كَلَّ"(٣).

المطلب الثاني: نوع (كلّ)

(كُلٌّ) لفظها مفرد مذكر، ومعناها جمع فهي كـ(جميع)، وهذا ما تنطق به هذه النصوص:
قال ابن الشجري: "أن لفظها لفظ واحد ومعناها جمع؛ فلذلك عاد إليها ضمير واحد في قوله تعالى: ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭽ [البقرة: ٢٥٨]، وضمير جمع في قوله تعالى: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﭽ [النمل: ٨٧]"(٤).
وفي الإنصاف: "فإنه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى رد الضمير إليه تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، كقولهم: كلّ القوم ضربته، وكلّ القوم ضربتهم، وقد جاء بهما التنزيل"(٥).

العرب، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. ٧/٦، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢١٩/١، وشرح المفصل ١٥٥/٣.
والشاهد فيه قوله: (كل القوم) حيث جاءت (كل) صفة للقوم دالة على كمالهم، فأضيفت إلى اسم ظاهر يماثل المنعوت (القوم) لفظا ومعنى.

(١) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو الملقب بسيبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ. ٣٨١/٤.
(٢) العين (الكاف واللام).
(٣) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف. (الكاف واللام).
(٤) أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، ت: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م. ٥٩/١.
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر. ٤٤٨/٢.

وقال ابن هشام: "لفظ كلّ حكمه الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه"(١).

وقال ابن القيم: "هو اسم واحد في لفظه جمع في معناه، ولو لم يكن معناه معنى الجمع لما جاز أن يؤكد به الجمع"(٢).

وفي النحو الوافي: "كلمة (كلّ) في لفظها مفردة مذكرة دائما"(٣).

فالنحويون قديما وحديثا متفقون على أن كلمة (كلّ) لفظها واحد ومعناها الجمع، فحكمه حكم كلمة (جميع).

المطلب الثالث: إضافة (كلّ)، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ملازمتها للإضافة

إن كلمة (كلّ) من الألفاظ التي تلازم الإضافة ولو معنى، فإن قطعت عن الإضافة لفظا فتبقى على إضافتها معنى.

قال ابن مالك: "ولازمتها – أي: الإضافة – معنى لا لفظا أسماء منها (كلّ) غير واقع توكيدا أو نعتا، وهو عند التجرد منوي الإضافة"(٤).

وقال السلسيلي في الشرح على التسهيل: "يعني هو لازم الإضافة أيضا، فمثال إضافته لفظا قوله تعالى: چ ي □ □ □ □ چ[مريم: ٩٥]، ومثال قطعه عنها: چ ى ى چ [النمل: ٨٧]، فلو وقع توكيدا كقولهم: جاء القوم كلهم، أو نعتا، نحو: زيد الرجل كلّ الرجل لزمت الإضافة لفظا ومعنى"(٥).

(١) مغني اللبيب ٢٢٠/١.

(٢) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ. ٢١٧/١.

(٣) ٥١٣/٣.

(٤) تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ. ص١٥٨.

(٥) شفاء العليل في الإيضاح على التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، ت: د. الشريف عبد الله علي الحسني البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ. ٧١٢/٢.

ويقول السيوطي: "ومن الأسماء ما لا ينفك عن الإضافة معنى، وينفك عنها لفظا، فمن ذلك : (كلّ وبعض)، والمشهور في استعمالها أن لا يخلو من الإضافة لفظا، إلا وهما مضافان معنى كقوله تعالى: چ ى ى ي چ"(١).

ويجوز قطعها عن الإضافة إذا كان غير توكيد أو نعت، فإذا كان نعتا أو توكيدا لا يجوز قطعها، قال ابن مالك: "فلا يجوز إفراد (كلّ) في هذين الموضعين"(٢).

المسألة الثانية: إضافتها إلى النكرة أو المعرف باللام الجنسية

الأصل في (كلّ) أنها تضاف إلى نكرة، يقول سيبويه: "أن (كلّ) لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة"(٣).

وقال أيضا: "ومما يدلّك على أنهن نكرة أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصَف بهن النكرة. وذلك أنك تقول فيما كان وصفاً: هذا رجل خيرٌ منك، وهذا فارسٌ أول فارسٍ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك.

ويُستدلُّ على أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما توصَف به النكرة، ولا تصفه بما توصَف به المعرفة، وذلك قولك: هذا أوَّلُ فارس شُجاع مقبلٌ.

وحدّثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته يُنشد هذا البيت، وهو قول الشمّاخ:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِه لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو معازِرُ(٤)

فجعله صفةً لكلّ"(٥).

(١) الفرائد الجديدة، للشيخ عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مطبعة الإرشاد بغداد، ١٣٩٧هـ. ٥٨٧/٢.

(٢) شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت: عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر. ط١، ١٤١٠هـ. ٢٤٤/٣.

(٣) الكتاب ٨٢/٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ١٧٣، وشرح أبيات سيبويه ، للسيرافي، دار المأمون للتراث دمشق، ١٩٧٩م. ٤٣٦/١، ولسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور، ت: أمين محمد عبد الوهاب، محمد صادق، دار إحياء التراث العربي ١٤١٨هـ. (عرز).

(٥) الكتاب ١١٠/٢.

وقال السهيلي: "أما كونه مضافا غير توكيد فحقه أن يكون مضافا إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة، فإن أضفته إلى جملة معرفة، كقولك: كلُّ إخوتك ذاهب، قبح الابتداء؛ لأنه إذا كان مبتدأ في هذا الموطن كان خبره بلفظ الإفراد؛ تنبيها على أن أصله أن يضاف إلى نكرة؛ لأن النكرة شائعة في الجنس، وهو إنما يطلب جنسا يحيط به"(١).

ويجوز إضافتها إلى المعرف باللام الجنسية لما فيها من معنى الجنس والشمول، قال السهيلي: " فإن أضفته إلى جنس معرف باللام كقوله عز وجل: چ □ □ □ □ ى چ [الأعراف: ٥٧]، حسن ذلك؛ لأن الألف واللام للجنس لا للعهد، ولو كانت للعهد لقبح، كقولك: خذ من كلّ الثمرات التي من شأنها كذا، لأنها إذا كانت جملة معرفة معهودة، وأردت معنى الإحاطة بها، فالأحسن أن تأتي بالكلام على أصله، فتؤكد المعرفة بـ(كلّ)، فتقول: خذ من الثمرات كلّها؛ لأنك لم تضطر إلى إخراجها عن التوكيد كما اضطررت في النكرة حين قلت: لقيت كلّ رجل؛ لأن النكرة لا تؤكد، وهي أيضا شائعة في الجنس"(٢).

المسألة الثالثة: أحوال (كلّ) بحسب الإضافة

لـ(كلّ) ثلاث حالات حسب الإضافة، قال ابن هشام: " أما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فهي ما يأتي:

الأول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو: أكرمت كلّ بني تميم.

والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها ووجهه أنهما سيان في امتناع التأكيد بهما ... .

الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء نحو: چ ڤ ڤ ڤ ڤ چچ [آل عمران: ١٥٤]، فيمن رفع كلا ؛لأن الابتداء عامل معنوي ومن القليل قوله:

(١) نتائج الفكر في النحو العربي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ١٤٠٤هـ. ص٢٧٦.

(٢) المرجع السابق ٢٧٧.

يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ[١]"[٢].

المطلب الرابع: دخول (أل) على (كلٍّ)

لم يسمع من العرب دخول (أل) على (كلّ)، ومنع أكثر النحاة دخولها.

قال ابن مالك: "وهو عند التجرد منوي الإضافة، فلا يدخل عليه (أل)" [٣].

وقال ابن عقيل: "فلا يقال: الكلّ؛ لئلا يجمع بين (أل) والإضافة"[٤].

وقال السيوطي: "ولأجل نية إضافتها لا تدخل عليها الألف واللام، إلا في كلام المتأخرين"[٥].

ويرى الأصمعي أن دخول (أل) على (كلّ وبعض) لحن، نقل عنه الشيخ عضيمة في التعليق على المقتضب، فقال: "ويروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه: قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنا إلا في موضع واحد، وهو قوله: العلم أكثر أن يحاط بكلّه فخذوا البعض"[٦].

وأجاز بعض النحويين دخول (أل) عليها قياسا، قال ابن منظور: "وكلٌّ وبعض معرفتان، ولم يجئْ عن العرب بالأَلف واللام، وهو جائز؛ لأَن فيهما معنى الإِضافة أَضفت أَو لم تُضِف"[٧].

وفي أمالي ابن الشجري: "لتقدير الإضافة في (كلّ) امتنع بعض النحويين من إدخال الألف واللام عليه، ويجوز في قياس سيبويه، وفي رأي أبي علي لحاق الألف واللام"[٨].

وقال ابن الشجري: "وقد ثبت أن دخول الألف واللام على (كلّ) جائز من جهتين: إحداهما أنك لا تقدرهما مضافين إلى معرفة، وإذا لم تقدر إضافته إلى معرفة جرى مجرى (نصف) وغيره من

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في مغني اللبيب ٢٢٠/١، وشرح أبيات المغني ، لعبد القادر البغدادي، ت: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف، دار المأمون للتراث. ١٩٠/٤.

(٢) مغني اللبيب ٢١٩/١-٢٢٠.

(٣) التسهيل ص ١٥٨.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ. ٣٤٨/٢.

(٥) الفرائد الجديدة ٥٨٧/٢.

(٦) المقتضب، لأبي العباس المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي. ٢٤٣/٣.

(٧) لسان العرب ١٤٢/١٢.

(٨) أمالي ابن الشجري ٢٣٤/١.

النكرات المتصرفة، والجهة الأخرى: أن يكون (كلّ) على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إياه حالا بمعنى جميعا، فيجوز دخول الألف واللام عليه كما دخلا في الجميع"(١).

المطلب الرابع: مراعاة اللفظ والمعنى

إن كلمة (كلّ) اسم جمع، أي: مفرد في اللفظ وجمع في المعنى، فتارة يحمل الكلام على اللفظ فيأتي ما بعدها مفردا، وتارة أخرى يحمل على المعنى فيأتي ما بعده جمعا. وضابط ذلك أن (كلّ) بحسب الإضافة تستعمل على ثلاثة أوجه، ومراعاة اللفظ أو المعنى تكون حسب تلك الإضافات، وينقسم هذا المطلب إلى ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: (كلّ) المضافة إلى النكرة

إذا كانت (كلّ) مضافة إلى النكرة فللنحاة في مراعاة اللفظ والمعنى آراء:

أحدها: لزوم اعتبار المعنى، وإليه ذهب ابن مالك، فقال: "إذا أضيف (كلّ) إلى النكرة تعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وأخبار وغير ذلك، فتقول: كلّ رجلين أتياك فأكرمهما، وكلّ رجال أتوك فأكرمهم، وكلّ امرأة أتتك فأكرمها، ومنه قوله تعالى: ﭽ ں ڻ ڻ ﭼ"(٢).

وقال السيوطي: "وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقا، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو : ﭽ ٹ ٹ ٹ ٹ ﭼ [القمر: ٥٢]، ومفردا مؤنثا نحو: ﭽ □ □ □ □ ﭼ [المدثر: ٣٨]، ومثنى في نحو:

وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُما تعاطَى القَنَا قَوْمَاهُما أخوَان(٣)

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٤٥/٣.

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ. ٣٢٩/٢.

وعدَّ ابن هشام هذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى، فقال: "قوله: (كل رحل)، كل هذه زائدة وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﭽ ڈ ڈ ڈ ژ ﭼ فيمن أضاف، و (رحل) بالحاء المهملة، وتعاطى أصله: تعاطيا، فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال: (لها متنتان خظاتا ...)، إذا قيل: إن (خظاتا) فعل وفاعل، أو الألف من (تعاطى) لام الفعل، ووحد الضمير؛ لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين، بل هما كثير كقوله سبحانه تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ، ثم حمل على اللفظ؛ إذ قال: هما أخوان، كما قيل: ﭽ ں ﭼ، وجملة (هما أخوان) خبر (كل)، وقوله: (قوما) إما بدل من القنا؛ لأن قومهما

ومجموعا مذكرا في نحو: چ □ □ □ □ □ چ [الروم: ٣٢]، ومجموعا مؤنثا في نحو:

وَكُلّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ(١)"(٢).

وقال ابن هشام بعد ذكر هذه الشواهد: وهذا الذي ذكرناه – من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة – نصَّ عليه ابن مالك"(٣).

وقال الزركشيُّ: "أن تضاف إلى نكرة فتجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في قوله تعالى: چ ں ڻ ڻ ڻ ڻ چ [الإسراء: ٣٢]"(٤).

وأيَّدَ أبو حيَّان هذا المذهب في تفسير قوله تعالى:"چ ژ ژ ڑ ڑ ک چ [البقرة: ٦٠]، فقال: "وأعاد الضمير في (مشربهم) على معنى (كلٍّ) لا على لفظها، ولا يجوز أن يعود على لفظها ، فيقال: مشربه؛ لأن مراعاة المعنى هنا لازمة، لأن (كلّ) قد أضيفت إلى نكرة، ومتى أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى، فتطابق ما أضيفت إليه في عود ضمير وغيره، قال تعالى : چ ڻ ڻ ڻ ۀ ہ چ [الإسراء: ٧١]"(٥).

من سببهما؛ إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب (صنع الله)؛ لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما. ومعنى البيت: أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين؛ لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

والشاهد في قوله: (كل رفيقي) على أنه رجع ضمير التثنية إلى (كل)؛ لإضافتها إلى المثنى.

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح، في شرح ديوان الحماسة، لأبي علي المرزوقي، ت: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ. ١٢٥١/٣.

روي البيت: (كل مصيبات تصيب فإنها) وفيها الشاهد، على أن (كل) مضافة إلى نكرة، وهي جمع مؤنث، فرجع الضمير إليه مؤنثا.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، ت: د. عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ. ٣٨١/٤.

(٣) مغني اللبيب ٢٢٢/١.

(٤) البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين بن عبد الله الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت. ٣٢٠/٤.

(٥) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة. ٢٢٩/١-٢٣٠.

والثاني: جواز الأمرين مطلقا، ونقل هذا القول عن أبي حيان، قال السيوطي: "والثاني وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقا"(١).

وذكر ابن هشام أن أبا حيان ردَّ قول ابن مالك حيث قال: "وردَّه أبو حيان بقول عنترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ(٢)

فقال: تَرَكْنَ، ولم يقل: تَرَكَتْ، فدلَّ على جواز كلّ رجل قائم وقائمون"(٣).

وتقدم رأي أبي حيان في تفسيره البحر المحيط أنه يذهب إلى وجوب مراعاة المعنى، وهكذا قال في كتابه ارتشاف الضرب، وحمل هذا البيت على الشذوذ، فقال: "قياسه أن يقول: (تركت)"(٤).

والثالث: أن مراعاة اللفظ أو المعنى يكون حسب المقصود من تلك النكرة، فإذا كان المراد من تلك النكرة كل واحد وجب الإفراد، وإن كان المراد منها المجموع وجب الجمع، ورجح ابن هشام هذا القول فقال: "والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو: كل رجل يشبعه رغيف، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: جاد عليَّ كل محسن فأغناني، أو فأغنوني، بحسب المعنى الذي تريده"(٥).

وهذا هو أنسب الأقوال، قال الموزعي: "وهو نظر حسن، ولكن تأويله لبيت عنترة لا يستقيم إلا على تفسير الجوهري للعين، أنها اسم للمطر في أيام لا يقلع فيها؛ لأن كلامه يدل على أن العين يمكن تعددها، حتى صار لها أفراد فرجع الضمير على مجموع أفرادها، وأما من فسر العين بأنه

(١) همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي. ١٩٦.
والشاهد في قوله: (كل عين ... فتركن)، حيث رد أبو حيان بهذا البيت على ابن مالك في قوله: وجوب مراعاة معنى (كل) بحسب ما تضاف إليه.

(٣) مغني اللبيب ٢٢٢/١.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، ت: مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، مصر، ط: ١٤١٤هـ، ١٩٨٤م. ٥١٦/٢.

(٥) مغني اللبيب ٢٢٢/١.

اسم لأول غيث النوء من النجوم التي عليها علامة، فلا يستقيم تعداده حتى يسير له أفراد، إلا بمضي أعوام، إلا أن تنزل الأجزاء من المطر المذكور منزلة الأفراد، ولتميزها بعضها عن بعض، أو تنزل العين على السحابة المجتمعة الملتفة، ويسميها باسم المطر المذكور تجوزا للمجاور، وهذا أحسن ليشمل رواية من روى (كل بكرة حرة) والبكر: السحابة في أول الربيع"[١].

المسألة الثانية: (كلّ) المضافة إلى المعرفة

إذا أضيفت (كل) إلى معرفة جاز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، وعليه الجمهور، قال ابن مالك: "فإذا أضيف إلى معرفة لفظا جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ، فمن ذلك قوله تعالى: چ ي □ □ □ □ چ "[٢].

وقال الزركشي: "من أحوال كل أن تضاف إلى معرفة فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها سواء كانت الإضافة لفظا نحو: چ ي □ □ □ □ چ ، فراعى لفظ كل، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"[٣]، ولم يقل: راعون ولا مسئولون ... وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى: ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ي ي □ □ □ □ ژ [مريم: ٩٣-٩٥]"[٤].

وخالفهم في ذلك السهيلي فذهب إلى وجوب إتيان الضمير مفردا حيث قال: "فإن أضفته إلى جملة معرفة نحو: كل إخوتك ذاهب، قبح إلا في الابتداء، إلا أنه إذا كان مبتدأ وكان خبره مفردا تنبيها على أن أصله الإضافة للنكرة"[٥].

وذهب إلى ذلك ابن القيم ونقل كلام السهيلي بنصه وفصه[١]. وهو رأي أبي حيان فقال: "وأضيف (كل) إلى معرفة لفظا ومعنى جاز مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى: چ ي □ □ □ □ چ وهذا

(١) مصابيح المغاني ٣٤٤.
(٢) شرح التسهيل ٢٤٥/٣.
(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري عن ابن عمر في كتاب الأحكام برقم (٧١٣٨) ١٣٨/١٣.
(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٢١/٤-٣٢٢.
(٥) نتائج الفكر ٣٧٦.

هو المستقر من لسان العرب، ولا تكاد تجد من لسانهم (كلهم يقومون)، ولا (كلهن قائمات) وإن كان ذلك يوجد في تمثيل كثير من النحاة"(٢).

ورجحه ابن هشام فقال: "والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو: چ ي □ □ □ چ الآية، ... وقوله عليه الصلاة و السلام: (وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، ومن ذلك: ژ □ □ □ □ □ ى ى ي ي ژ [الإسراء: ٣٦]... وأما ژ □ □ ژ فجملة أجيب بها القسم، وليست خبرا عن (كل)، وضميرها راجع لـ(من)، لا لـ(كل)، و(من) معناها الجمع"(٣).

والصحيح أنه يجوز مراعاة اللفظ والمعنى، لقول النبي ρ : "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، حيث راعى اللفظ، وقوله ρ: "كل أمتي يدخلون الجنة"(٤).

المسألة الثالثة: (كلّ) المقطوعة عن الإضافة

إذا قطعت (كل) عن الإضافة لفظا فاختلف النحويون في مراعاة اللفظ والمعنى في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: جواز مراعاة اللفظ والمعنى، وهو رأي ابن مالك، فقال: "فإذا أضيف إلى معرفة لفظا أو نية جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ"(٥).

وذهب إلى ذلك أبو حيان، فقال: يجوز مراعاة اللفظ، نحو: ژ ۆ ې ې ې ژ [الإسراء: ٨٤]، ومراعاة المعنى، نحو قوله تعالى: ژ ج ج ج ژ [الأنفال: ٥٤]"(٦).

(١) بدائع الفوائد ٢١٧/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٥١٦/٢.

(٣) مغني اللبيب ٢٢٤/١.

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة برقم (٧٢٨٠) ٣٠٦/١٣، صحيح البخاري مع فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار السلام، دار الفيحاء، ط٣، ١٤٢٠م.

(٥) شرح التسهيل ٢٤٥/٣.

(٦) ارتشاف الضرب ٥١٦/٢.

ذهب إلى ذلك الزركشي فقال: "الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظا فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها. فمن الأول: ژ ۇ ۆ ۆ ۈ ژ ، ومن الثاني: ژ □ □ □ □ □ ژ [يس:٤٠]"(١).

والثاني: وجوب مراعاة المعنى، وهو رأي السهيلي، فقال: "وأما الفصل الثالث وهو أن تكون مقطوعة عن الإضافة مفردة مخبرا عنها فحقها أن تكون ابتداء ويكون خبرها جمعا، وإنما وجب أن يكون خبرها جمعا؛ لأنها اسم في معنى الجمع، والشاهد لما قلناه قوله سبحانه: ژ □ □ □ □ ژ و: ژ ڤ ڤ ڤ ژ [الأنبياء: ٩٣]، فإن قيل: فقد ورد في القرآن موضعان أفرد فيهما الخبر عن (كل) وهي غير مضافة إلى شيء بعدها، وهما قوله تعالى: ژ ۇ ۆ ۆ ۈ ژ و: ژ □ □ □ ژ [ق:١٤]، ولم يقل: كذبوا، فالجواب: أن هاتين الآيتين قرينة تقتضي المعنى بهذا اللفظ دون غيره"(٢).

الثالث: أن مراعاة اللفظ أو المعنى يكون حسب المقدر، يقول ابن هشام: "والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد، كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو: ژ ۇ ۆ ۆ ۈ ژ إذ التقدير: كل أحد، والثاني نحو: ژ ۓ ڭ ڭ ژ [البقرة: ١١٦]، أي: كلهم"(٣).

المطلب السادس: في إعراب (كلّ)

المسألة الأولى: وقوعها مؤكدة

يأتي إعراب (كلّ) على عدة أوجه، ولكن الأصل أن تقع تأكيدا، وهو تأكيد معنوي، يقول ابن مالك:

وكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وكِلا كِلتا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصِلاَ(٤)

(١) البرهان في علوم القرآن ٣٢١/٤.
(٢) نتائج الفكر ٢٧٩-٢٨٠.
(٣) مغني اللبيب ٢٢٤/١.
(٤) ألفية ابن مالك، للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ. ص٦١.

ويقول الأشموني في الشرح على ذلك: "و(كُلاًّ) اذكر في التوكيد المسوق لقصد الشمول والإحاطة بأبعاض المتبوع"(١).

وبيَّن ابن مالك الغرض من التأكيد بها فقال: "ومجيئه في الغرض الثاني وهو رفع إرادة الخاص باللفظ العام تابعا لذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه مضافا إلى ضميره بلفظ (كل)، أو جميع، أو عامة"(٢).

ويلزم في (كلٍّ) أن تكون مضافة إلى ضمير، فتقول: (جاء القوم كلهم)، وقد يخلف الظاهر الضمير، قال ابن مالك: "وقد يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بـ(كل) عن الإضافة إلى ضميره، نحو قول كثير:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أَجْزَى بِذِكْرِكِمُ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ(٣)"(٤).

وأجاز الفراء والزمخشري أن تقطع (كلٌّ) المؤكد بها عن الإضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم: (إنا كلا فيها) (٥)، وخرجها ابن مالك أن (كلا) حال(٦).

ولا يؤكد بـ(كل) النكرة عند البصريين، وأجاز الأخفش والكوفيون أن يؤكد بها النكرة المحدودة، ووافق ابن مالك الكوفيين إن حصل بها الفائدة، فقال:

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ قُبِل وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ(٧)

(١) شرح الأشموني مع حاشية الصبان، للشيخ علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ. ١٠٩/٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٩١/٣.

(٣) البيت من الطويل، نسبه ابن مالك إلى كثير، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه، ش: عبدأ علي مهنا. دار الكتب العلمية ١٤١٢. ١٤٣، وبلا نسبة في المغني ٢١٨/١.

والشاهد في قوله: (كل الناس)؛ حيث أضاف (كل) إلى اسم ظاهر مثل المؤكد، وزعم أبو حيَّان أن (كلّ) في البيت نعت مثلها في أطعمنا شاة كل شاة، وليست توكيدا، وليس قوله بشيء؛ لأن التي ينعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٢/٣.

(٥) سورة غافر من الآية (٤٨).

(٦) شرح التسهيل ٢٤٤/٣.

(٧) ألفية ابن مالك ٦١.

قال ابن هشام في استعمال (كل): "أن تكون توكيد المعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليها ففائدتها العموم"(١).

وقال الأشموني: "(وَإِنْ يُفِدْ تَوكِيدَ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قُبِل) وفاقاً للكوفيين والأخفش، تقول اعتكفت شهراً كله، (وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعَ شَمِل) أي عم المفيد وغير المفيد. ولا يجوز صمت زمناً كله ولا شهراً نفسه"(٢).

المسألة الثانية : وقوعها نعتا

تقع (كل) نعتا إذا أضيفت إلى معرفة ظاهرة موافقة في اللفظ والمعنى، مثل: نجح الطلاب كل الطلاب.

قال عباس حسن: "إنها تقع نعتًا بشرط إضافتها إلى اسم الظاهر، مماثل للمنعوت في لفظه، وفي معناه معًا –وهو الأغلب– أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به، فمثال الأول قول الشاعر:

كم قد ذكَرتكِ لو أَجزَى بذكرِ كُمُو يا أَشبهَ الناسِ كلِّ الناس بالقمرِ

فكلمة: "كل" نعت للناس. ومثال الثاني قول الآخر:

وَإِنْ كَانَ ذَنْبِي كُلَّ ذَنْبٍ فَإِنَّهُ مَحَا الذَّنْبَ كُلَّ الْمَحْوِ مَنْ جَاءَ تَائِبَا(٣)

فكلمة: (كلّ) –في الشطر الثاني– نعت للذنب، وهي مضافة إلى ما له صلة معنوية بالمنعوت"(٤).
بالمنعوت"(٤).

ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظا في حالة وقوعها نعتا.

المسألة الثالثة: وقوعها نائبة عن المفعول المطلق

تستعمل (كل) نائبة عن مصدر يقع مفعولا مطلقا إذا أضيفت إلى مصدر الفعل الذي قبلها، كقوله تعالى: ژ ڈ ڈ ٹ ٹ ژ [الإسراء: ٢٩].

(١) مغني اللبيب ٢١٨/١.
(٢) شرح الأشموني ١١٣/٣-١١٤.
(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله.
(٤) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر. ٤٩٧/٣.

يقول ابن مالك في ألفيته:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَزَلْ[١]

وقال ابن هشام: "ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر ... (كل) نحو قوله تعالى: ژ چ چ چ چ ژ [النساء: ١٢٩]، وقول الشاعر:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أنْ لا تَلاَقِيَا[٢]"[٣].

وأجاز الأخفش أن تقع كل وجميع بمنزلة المصادر دون إضافتها إلى المصادر، فقال: "كل وجميع هاهنا بمنزلة المصادر كأنك قلت: مررت بهم عما، ومررت بهم كلا، أي: مرورا عما وكلا، فـ(كل) وجميع هاهنا بمنزلة المصادر"[٤].

المسألة الرابعة: وقوعها حالا

منع جمهور النحويين وقوع (كل) حالا؛ لأنها معرفة عندهم، والحال يكون نكرة، ولهذا حكم ابن مالك على وقوعها حالا بالشذوذ، فقال: "وشذ تنكيره وانتصابه حالا"[٥].

وقال السيوطي: "الجمهور منعوا ذلك"[٦].

وأجاز الأخفش وأبو علي الفارسي وابن درستويه ذلك، قال السيوطي: "وأجاز الأخفش تجريد (كل) من معنى الإضافة، وانتصابه حالا، ويوافقه أبو علي في الحلبيات، وحكوا: مررت بهم كلا، بالنصب على الحال، وقد وافق الأخفش وأبا علي على هذا الرأي ابن درستويه أيضا"[١].

(١) ألفية ابن مالك ٣٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ٢٤٣، وشرح التصريح ٣٢٨/١، وبلا نسبة في الخصائص ٤٤٨/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد ابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر. ٢١٣/٢، ولسان العرب (شتت).

(٣) أوضح المسالك ٢١٣/٢.

(٤) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: د. عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م. ١٦٣/١.

(٥) التسهيل ١٥٨.

(٦) الفرائد الجديدة ٥٧٨/٢.

المسألة الخامسة: وقوعها ظرفا

وتقع (كل) ظرفا عند ما أضيفت إلى (ما) المصدرية الظرفية، وسرت إليها الظرفية لإضافتها إلى (ما) المصدرية الظرفية.

قال ابن هشام: "(كل) في نحو: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ [البقرة: ٢٥] منصوبة على الظرفية باتفاق"(٢).

والعامل فيها الفعل الذي يقع جوابها، قال العكبري: "وناصب (كلما) الفعل الذي هو جوابها في المعنى"(٣).

المسألة السادسة: وقوعها تابعة للعوامل

يكون إعراب (كل) وفق ما يتطلبه العامل قبلها في الجملة سواء أكان العامل معنويا، كقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ ، (كل) مبتدأ مرفوع؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، قال سيبويه: "أن (كلهم) قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف؛ لأنه قد يبتدأ به"(٤).

أو لفظيا، فتكون مفعولا به، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ [الأعراف: ٤٦] (كلا) مفعول لـ(يعرفون).

أو فاعلا، نحو قوله تعالى: ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ [المعارج: ٣٨]، (كل) فاعل (يطمع) مرفوع بالضمة وهو مضاف إلى (امرئ).

أو اشتغالا، نحو قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷼ [الإسراء: ١٢] (كل) منصوبة على الاشتغال.

أو مجرورا بالحرف، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ [الملك: ١]، (كل) مجرورة بـ(على).

(١) المرجع السابق.

(٢) مغني اللبيب ٢٢٦/١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء عبد الله بن حسين بن عبد العكبري، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. ٢٣/١.

(٤) الكتاب ١١٦/٢.

المبحث الثاني

في دراسة (كل) الواردة في سورة البقرة

المطلب الأول: كل المضافة إلى نكرة

وردت (كل) المضافة إلى نكرة في سورة البقرة في أشكال مختلفة وأوجه إعرابية شتى، فتارة مرفوعة، أخرى منصوبة، وثالثة مجرورة.

المسألة الأولى: (كل) المرفوعة المضافة إلى نكرة

وقعت (كل) المضافة إلى نكرة في سورة البقرة فاعلا في موضع واحد، ونائب فاعل في موضع.

وقعت فاعلا في قوله تعالى: ژ ژ ژ ڑ ڑ ک ژ [البقرة: ٦٠].

(كل) في هذه الآية مرفوعة على الفاعلية، وهي مضافة إلى (أناس). قال محمود صافي: "(قد) حرف تحقيق، (علم) فعل ماض، (كلّ) فاعل مرفوع، (أناس) مضاف إليه مجرور، (مشرب) مفعول به منصوب، (هم) ضمير متّصل في محلّ جرّ مضاف إليه"(١).

أما وقوعها نائب فاعل فهي في قوله تعالى: ژ ي □ □ □ □ □ ژ [البقرة: ٢٨١]. قال الدرويش: "(ثم) حرف عطف للترتيب مع التراخي، و(توفى) فعل مضارع مبني للمجهول، و(كل نفس) نائب فاعل، و(ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان، وجملة (كسبت) لا محل لها؛ لأنها صلة"(٢).

المطلب الثاني: (كل) المنصوبة المضافة إلى نكرة

وردت (كل) المضافة إلى نكرة وهي منصوبة في سورة البقرة في مكان واحد، وهو قوله تعالى: ژ ژ ڑ ڑ ک ک ژ [البقرة: ٢٧٦]، فـ(كل) في هذه الآية منصوبة

(١) الجدول في إعراب القرآن وصرفه، محمود صافي، دار الرشيد، دمشق بيروت، ١٤٠٩هـ. ١٠٨/١.

(٢) إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحي الدين الدرويش، دار ابن كثير دمشق، ودار الإرشاد حمص سورية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م. ٤٣٢/١.

على المفعولية لـ (لا يحب). قال محمود صافي: "(الواو) عاطفة، (اللّه) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع، (لا) نافية، (يحبّ) مثل يمحق والفاعل هو، (كلّ) مفعول به منصوب، (كفّار) مضاف إليه"(١).

وقال الطبري في معنى الآية: " وأما قوله: ژ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ژ، فإنه يعني به: والله لا يحب كل مُصرٍّ على كفر بربه، مقيم عليه، مستحِلّ أكل الربا وإطعامه، (أثيم)، متماد في الإثم، فيما نهاه عنه من أكل الربا والحرام وغير ذلك من معاصيه، لا ينزجر عن ذلك ولا يرعوي عنه، ولا يتعظ بموعظة ربه التي وعظه بها في تنزيله وآي كتابه"(٢).

المطلب الثاني: (كلّ) المجرورة المضافة إلى نكرة

وردت (كلّ) المضافة إلى النكرة مجرورة بحرف جر في ثلاثة عشر موضعا، وهي كالتالي وفق ترتيب المصحف:

١- ژ گ گ گ گ گ گ ژ الآية ٢٠
٢- ژ ی ی ی ی ژ الآية ٢٩
٣- ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ژ الآية ١٠٦
٤- ژ ہ ھ ھ ے ے ۓ ژ الآية ١٠٩
٥- ژ ې ې □ □ □ □ □ □ □ ژ الآية ١٤٥
٦- ژ چ چ چ چ چ چ ژ الآية ١٤٨
٧- ژ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ الآية ١٦٤
٨- ژ چ چ چ چ چ چ ی ی ژ الآية ٢٣١
٩- ژ ی ی □ □ □ □ □ □ ژ الآية ٢٥٩
١٠- ژ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ژ الآية ٢٦٠
١١- ژ ڈ ژ ژ ژ ژ ژ الآية ٢٦١
١٢- ژ ی ی □ □ ژ الآية ٢٨٢
١٣- ژ ک گ گ گ گ گ ژ الآية ٢٨٤

(١) الجدول في إعراب القرآن ٣/٧٤.

(٢) جامع البيان، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد شاكر، ومحمود شاكر، مكتبة ابن تيمية. ٦/٢١.

وبعد النظر في هذه المواضع يتبين أن(كل) في أغلبها وقعت مجرورة بحرف الجر متعلقة بالوصف بعدها إلا في أربعة مواضع.

وقعت مجرورة بحرف الجر متعلقة بـ(قدير) في ستة مواضع، وهي ما تأتي:

١- ﴿ ﴾ الآية ٢٠
٢- ﴿ ﴾ الآية ١٠٦
٣- ﴿ ﴾ الآية ١٠٩
٤- ﴿ ﴾ الآية ١٤٨
٥- ﴿ ﴾ الآية ٢٥٩
٦- ﴿ ﴾ الآية ٢٨٤

فهذه الآيات كلها وقعت فيها (كل) مجرورة بـ(على)، والجار والمجرور متعلق بـ(قدير).

قال العكبري: "(وعلى كل) : متعلق بـ : ((قدير)) في موضع نصب"(١).

وقال ابن عطية موضحا معنى الآية: "وقوله تعالى: ﴿ ﴾ لفظه العموم، ومعناه عند المتكلمين: على كل شيء يجوز وصفه تعالى بالقدرة عليه"(٢).

وجاء كلام المتكلمين جوابا لما حصل الإشكال بكلمة (كلّ)؛ لأنها تدل على العموم، فهل هو قادر على المستحيل، فقال: إن معناه: أنه قادر على كل شيء يجوز وصفه تعالى بالقدرة عليه.

قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف قيل: ﴿ ﴾، وفي الأشياء ما لا تعلق به للقادر كالمستحيل وفعل قادر آخر(٣)؟ قلت: مشروط في حد القادر أن لا يكون الفعل مستحيلاً؛

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢٣/١.

(٢) المحرر الوجيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، ت: المجلس العلمي بفاس، دار الكتب الإسلامي القاهرة. ١٤٠/١.

(٣) لعل قوله: (وفعل قادر آخر) مبني على مذهبه الاعتزالي أن العبد هو الفاعل لأفعاله الاختيارية، ومذهب أهل السنة أن فاعلها في الحقيقة هو الله تعالى.

فالمستحيل مستثنى في نفسه عند ذكر القادر على الأشياء كلها، فكأنه قيل: على كل شيء مستقيم قدير"[١].

وجاءت (كلّ) المضافة إلى النكرة مجرورة بحرف جر متعلقة بالوصف (عليم) في ثلاثة مواضع:

١- ژ ى ى ي ي ژ الآية ٢٩

٢- ژ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ژ الآية ٢٣١

٣- ژ ﮋ ﮌ □ □ ژ الآية ٢٨٢

فهذه الآيات كلها وقعت فيها (كل) مجرورة بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ(قدير).

ووردت (كل) المضافة على النكرة مجرورة متعلقة بالفعل السابق عليها في سورة البقرة في ثلاث آيات وهي ما تأتي:

١- ژ ﭖ ﭗ ﭘ □ □ □ □ □ □ □ ژ الآية ١٤٥

٢- ژ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ژ الآية ١٦٤

٣- ژ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ژ الآية ٢٦٠

فالآية الأولى فيها (كل) مجرورة بالباء متعلقة بفعل (أتيتَ).

والآية الثانية (كل) فيها مجرورة بـ(من) متعلقة بفعل (بثَّ). ومفعول (بث) محذوف، وأجاز الأخفش أن تكون (من) زائدة، وكل دابة مفعول (بثَّ).

قال العكبري: "مفعول (بثَّ) محذوف تقديره: وبث فيها دواب من كل دابة، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون (من) زائدة؛ لأنه يجيزه في الواجب"[٢].

والآية الثالثة فيها (كل) مجرورة بـ(على) متعلقة بفعل (اجعل)، ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف مفعولا ثانيا لـ(اجعل).

(١) الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م. ٢٠٩/١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٧٢/١.

قال السمين: "قوله: ژ ڦ ڦ ژ يُحتمل أَنْ يكونَ بمعنى الإلقاء فيتعدَّى لواحدٍ وهو (جزءاً)، فعلى هذا يتعلَّقُ (على كل) و(منهنَّ) بـ(اجعَلْ)، وأن يكونَ بمعنى (صَيَّر) فيتعدَّى لاثنين فيكونَ (جُزْءاً) الأولَ، و (على كل) هو الثاني، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ"(١).

والموضع الواحد ورد فيه (كل) المضافة إلى النكرة مجرورة بحرف جر متعلقة بمحذوف، وهي قوله تعالى: ژ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ژ ، فـ(كل) في هذه الآية مجرور بـ(في)، متعلقة بمحذوف وهو خبر مقدم، و(مائة حبة) مبتدأ مؤخر.

قال الدرويش: "(في كل) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(سنبلة) مضاف إليه، و(مائة حبة) مبتدأ مؤخر"(٢).

المطلب الثاني: دراسة (كلّ) المضافة إلى المعرفة

وردت (كل) المضافة إلى المعرفة في موضعين: مرة جاءت مضافة إلى الضمير، ومرة مضافة إلى الاسم الظاهر.

المسألة الأولى: (كلّ) المضافة إلى الضمير

وردت (كل) المضافة إلى الضمير في قوله تعالى: ژ ڤ ڤ ڃ ڃ ژ [البقرة: ٣١]، فـ(كل) في هذه الآية توكيد لـ(الأسماء)، وهو مفعول به منصوب.

قال السمين: "و(عَلَّم) هذه متعديةٌ إلى اثنين، وكانت قبلَ التضعيفِ متعديةً لواحدٍ؛ لأنها عرفانيةٌ، فتعدَّت بالتضعيفِ لآخرَ، ... وفاعلُ (عَلَّم) يعودُ على الباري تعالى، و(آدمَ) مفعولُه، ... وآدمُ وإن كانَ مفعولاً لفظاً فهو فاعِلٌ معنى، و (الأسماءَ) مفعولٌ ثانٍ، والمسألةُ من باب أعطى وكسا، ... و (كلَّها) تأكيدٌ للأسماء تابعٌ أبداً"(٣).

(١) الدر المصون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ. ٥٧٧/٢.

(٢) إعراب القرآن وبيانه ٤٠٥/١.

(٣) الدر المصون ٢٦١/١-٢٦٣.

وأكثر استعمال (كل) المضافة إلى الضمير في القرآن إنما كان للتوكيد، وجاءت مبتدأة في آية واحدة وهي قوله تعالى: ژ ﭑ □ □ □ □ ژ.

المسألة الثانية: (كل) المضافة إلى الاسم الظاهر

وردت (كل) المضافة إلى الاسم الظاهر في قوله تعالى: " ژ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ژ [البقرة: ٢٦٦].

(كل) في هذه الآية مضافة إلى الثمرات، وهي معرفة بالألف واللام، و(كل) مجرورة بـ(من) متعلقة بمحذوف، تقديره: له فيها رزق من كل الثمرات.

قال العكبري: " ژ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ژ: في الكلام حذف، تقديره: له فيها رزق من كل، أو ثمرات من كل أنواع الثمرات.

ولا يجوز أن يكون (من) مبتدأ وما قبله الخبر؛ لأن المبتدأ لا يكون جارا ومجرورا إلا إذا كان حرف الجر زائدا، ولا فاعلا؛ لأن حرف الجر لا يكون فاعلا، ولكن يجوز أن يكون صفة لمحذوف. ولا يجوز أن تكون (من) زائدة على قول سيبويه، ولا على قول الأخفش؛ لأن المعنى يصير له فيها كل الثمرات، وليس الأمر على هذا، إلا أن يراد به هاهنا الكثرة لا الاستيعاب فيجوز عند الأخفش؛ لأنه يجوز زيادة (من) في الواجب، وإضافة (كل) إلى ما بعدها بمعنى اللام؛ لأن المضاف إليه غير المضاف"(١).

المطلب الثالث: دراسة (كلّ) المقطوعة عن الإضافة لفظا

وردت (كلّ) المقطوعة عن الإضافة في سورة البقرة في ثلاث آيات، مرتين مرفوعة على الابتداء، ومرة مجرورة باللام.

المسألة الأولى: (كلّ) المرفوعة المقطوعة عن الإضافة

جاءت (كلّ) المقطوعة عن الإضافة لفظا وهي مرفوعة في آيتين، وهما قوله تعالى:

١- ژ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ژ الآية ١١٦

٢- ژ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ژ الآية ٢٨٥

(١) إملاء ما من به الرحمن ١١٤/١.

الآية الأولى: قوله تعالى: ژ ئے ﴿ ﴾ ژ ، فـ(كل) مبتدأ، و(قانتون) خبره.

قال القرطبي: "قوله تعالى: ژئے ﴿ ﴾ژ ابتداء وخبر، والتقدير كلهم، ثم حذف الهاء والميم. (قانِتُونَ) أي: مطيعون وخاضعون"(١).

وقد عرفنا مما سبق أن (كل) قطعت عن الإضافة لفظا، ولكنها مضافة معنى؛ إذ التقدير: كلهم أو كل أحد منهم إما معرفة أو نكرة، وجمع (قانتون) على معنى (كل)، قال العكبري: " ژ ئے ﴿ ﴾ژ: تقديره كل أحد منهم أو كلهم؛ لأن الأصل في كل أن تستعمل مضافة، ومن هنا ذهب جمهور النحويين إلى منع دخول الألف واللام على كل؛ لأن تخصيصها بالمضاف إليه، فإذا لم يكن ملفوظا به كان في حكم الملفوظ به، وحمل الخبر على معنى كل، فجمعه في قوله: (قانتون)، ولو قال: (قانت) جاز على لفظ (كل)" (٢).

وأما الآية الثانية فـ(كل) فيها مبتدأ، والجملة (آمن) خبره، وجاء بالإفراد في (آمن) حملا على لفظ (كل).

قال مكي: "قوله: ژ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ژ ابتداء وخبر، ووحد (آمن)؛ لأنه حمل على لفظ (كل)، ولو حمل على المعنى لقال: (آمنوا)" (٣).

المسألة الثانية: (كلّ) المجرورة المقطوعة عن الإضافة

وردت (كل) المقطوعة عن الإضافة مجرورة في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ژ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ژ [البقرة: ١٤٨]، فـ(كل) مجرورة باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(وجهة) مبتدأ مؤخر.

قال العكبري: "قوله تعالى: ژ ﴿ ﴾ ژ: وجهة مبتدأ، و(لكل) خبره. والتقدير: لكل فريق"(٤).

(١) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الحديث القاهرة، ١٤١٤هـ. ٩٢/٢.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٦٠/١.

(٣) مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ. ١٤٧/١.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٦٨/١.

فـ(كل) في هذه الآية قطعت عن الإضافة، وعوض عنها التنوين، وأصلها: لكل أهل ملة وجهة، أي: قبلة، ويسمى هذا التنوين تنوين عوض، قال الآلوسي: "وتنوين (كل) عوض عن المضاف إليه"(١).

المطلب الرابع: دراسة (كل) المتصلة بـ(ما) الظرفية

وردت (كل) المتصلة بـ(ما) الظرفية في سورة البقرة في أربع آيات، وهي ما تأتي:

١- ژ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ الآية ٢٠

٢- ژ ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ژ الآية ٢٥

٣- ژ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ ۆ ۆ ژ الآية ٨٧

٤- ژ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ژ الآية ١٠٠

فـ(كل) في هذه الآيات منصوبة على الظرفية، وسرت إليها الظرفية من إضافتها لـ(ما) الظرفية المصدرية، والعامل فيها جوابها.

قال السمين: "(كل) نَصْبٌ على الظرفية؛ لأنها أُضيفت إلى (ما) الظرفية، والعاملُ فيها جوابُها، وهو (مَشَوا). وقيل: (ما) نكرةٌ موصوفةٌ، ومعناها الوقتُ أيضاً، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: كلَّ وقتٍ أضاءَ لهم فيه، فـ(أضاءَ) على الأول لا محلَّ له لكونِه صلةً، ومحلُّه الجرُّ على الثاني"(٢).

و(كلما) تفيد التكرار لما فيها معنى العموم؛ ليس ذلك من وضعها كما يوهم كلام البغوي حيث يقول: "(كُلُّ) حرف جملة ضمَّ إلى (ما) الجزاء، فصار أداة للتكرار، ومعناهما: متى ما"(٣).

رد أبو حيان على هذا الفهم فقال: "والتكرار الذي يذكره أهل أصول الفقه والفقهاء في (كلما)، إنما ذلك فيها من العموم، لا إن لفظ (كلما) وضع للتكرار، كما يدل عليه كلامهم، وإنما جاءت (كل)

(١) روح المعاني، للعلامة الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي. ١٤/٢.

(٢) الدر المصون ١٧٩/١-١٨٠.

(٣) معالم التنزيل، للإمام محي السنة أبي محمد بن الحسين البغوي، دار طيبة، رياض، ١٤٠٩هـ. ٧٠/١.

توكيداً للعموم المستفاد من (ما) الظرفية، فإذا قلت: كلما جئتني أكرمتك، فالمعنى أكرمك في كل فرد فرد من جيئاتك إلي"[١].

الخاتمة

بفضل الله وعونه وكرمه تم هذا البحث، وبعد ما عشت مع هذا الموضوع ، وفتَّشت الكتب التي تتكلم عن (كل)، وصلت إلى النتائج التالية:

١- أن كلمة (كل) وردت في سورة البقرة في خمسة وعشرين موضعا، منها ثلاثة عشر مضافة إلى النكرة وهي مجرورة، ومرتين مضافة إلى النكرة وهي مرفوعة، منها مرة مرفوعة على الفاعلية، ومرة على النيابة على الفاعلية، ومرة مضافة إلى النكرة وهي منصوبة.

وجاءت مضافة إلى المعرفة في موضعين، مرة مضافة إلى الضمير، ومرة مضافة إلى الاسم الظاهر.

وجاءت مقطوعة عن الإضافة لفظا في ثلاثة مواضع، مرتين مرفوعة، ومرة مجرورة.

وجاءت (كل) منصوبة على الظرفية لاتصالها بـ(ما) الظرفية في أربعة مواضع.

٢- أن كلمة (كل) إذا أضيفت إلى النكرة وجب مراعاة لفظها، وإذا أضيفت إلى المعرفة جاز مراعاة اللفظ والمعنى، وإذا قطعت عن الإضافة فتكون مراعاة اللفظ والمعنى بحسب المقدر.

٣- أن (كل) إذا وقعت مضافة إلى الضمير فأكثر استعمالها في القرآن إنما كان للتوكيد، ووقعت مبتدأ في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ژ ي □□□ □ژ.

ثبت المراجع والمصادر

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، ت: مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، مصر، ط: ١٤١٤هـ، ١٩٨٤م.
٢. إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحي الدين الدرويش، دار ابن كثير دمشق، ودار الإرشاد حمص

(١) البحر المحيط ٩٠/١.

سورية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٣. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: د. عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٤. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، ت: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٥. إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء عبد الله بن حسين بن عبد العكبري، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٦. ألفية ابن مالك، للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد ابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٩. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة.
١٠. بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ.
١١. البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين بن عبد الله الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.
١٢. تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
١٣. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف.
١٤. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الحديث القاهرة، ١٤١٤هـ.
١٥. جامع البيان، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد شاكر، ومحمود شاكر، مكتبة ابن تيمية.
١٦. الجدول في إعراب القرآن وصرفه، محمود صافي، دار الرشيد، دمشق بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٧.خزانة الأدب ولب لباب العرب، للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٨.الدر المصون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ.
١٩.ديوان عمر بن أبي ربيعة، ش: عبدأ علي مهنا. دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ.
٢٠.ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
٢١.ديوان فرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.
٢٢.ديوان لبيد، شرح الطوسي، ت: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
٢٣.روح المعاني، للعلامة الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي.
٢٤.شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، دار المأمون للتراث دمشق، ١٩٧٩م.
٢٥.شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، ت: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف، دار المأمون للتراث.
٢٦.شرح الأشموني مع حاشية الصبان، للشيخ علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
٢٧.شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت: عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر. ط١، ١٤١٠هـ.
٢٨.شرح ديوان الحماسة، لأبي علي المرزوقي، ت: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ.
٢٩.شفاء العليل في الإيضاح على التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، ت: د. الشريف عبد الله علي الحسني البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
٣٠.صحيح البخاري مع فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار السلام، دار الفيحاء، ط٣، ١٤٢٠م.
٣١.الفرائد الجديدة، للشيخ عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مطبعة الإرشاد بغداد، ١٣٩٧هـ.
٣٢.كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو الملقب بسيبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٣٣.كتاب المقتضب، لأبي العباس المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي.
٣٤.الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣٥.لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور، ت: أمين محمد عبد الوهاب، محمد صادق، دار إحياء التراث العربي ١٤١٨هـ.
٣٦.المحرر الوجيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، ت: المجلس العلمي بفاس، دار الكتب الإسلامي القاهرة.
٣٧.المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ.
٣٨.مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
٣٩.مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدين الموزعي، ت: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، ١٤١٤هـ.
٤٠.معالم التنزيل، للإمام محي السنة أبي محمد بن الحسين البغوي، دار طيبة، رياض، ١٤٠٩هـ.
٤١.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١١هـ.
٤٢.نتائج الفكر في النحو العربي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ١٤٠٤هـ.
٤٣.النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر.
٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، ت: د. عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.